الأمم المتحدة

A/58/317

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2003
Arabic
Original: English

**الدورة الثامنة والخمسون**

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير ممثله الخاص المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، بيتر ليوبرخت، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٢٥.

* A/58/150.

031003 300903 03-47965 (A)

موجز

في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أجرت كمبوديا انتخاباتها الثالثة للجمعية الوطنية منذ توقيع اتفاقات باريس للسلام لعام ١٩٩١. وتعتبر هذه الانتخابات خطوة هامة في جهود كمبوديا لإقامة ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب. ويتفق معظم المراقبين على وجود تحسن ملحوظ في الجوانب التقنية لإدارة الانتخابات ومنها فترة الحملة الانتخابية التي تمتد شهرا بأكمله، والتي صُرح بها من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير السياسي عما كان يجري في الانتخابات السابقة، ومنها إجراء الاقتراع بطريقة تتسم بصفة عامة بأنها سلمية ومنظمة. ومع ذلك، قد يواجه تهيئة المجال لجميع الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها وإجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية الكاملة وتديرها مؤسسات حكومية محايدة، بعقبات شديدة. وفي الشهور السابقة لفترة الحملة الانتخابية الرسمية، فرضت قيود تحكمية على حرية الاجتماع وحرية التعبير، وجرت عملية ترهيب كبيرة استمرت طوال الحملة الانتخابية. وعند مواجهة تزوير الانتخابات، وشراء الأصوات، والترهيب والعنف، فشلت اللجنة الانتخابية الوطنية في كل حالة تقريبا لاستخدام سلطتها الهائلة لتوقيع الغرامات والجزاءات الأخرى. وبالرغم من أن موظفي إنفاذ القوانين قد اتخذوا بعض الإجراءات للتحقيق في حوادث قتل الناشطين بالأحزاب السياسية، فقد ظلت إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية لإحالة المتهمين إلى القضاء معيبة وغير فعالة في أغلبية القضايا.

وستتطلب عملية بناء المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالتمتع بحقوق الإنسان في ظل سيادة القانون في كمبوديا، التزاما أكبر بكثير لتحقيق فصل السلطات، وشفافية العمل التنفيذي، ومؤسسات حكومية تتسم بالحياد وتخضع للمساءلة. ولا يزال إصلاح القطاع القضائي يحظى بأهمية كبيرة نظرا لأهمية وجود هيئة قضائية تتسم بالاستقلال والكفاءة والفعالية في تحقيق المساءلة. وأثيرت هذه المسألة بصورة متكررة في التقارير السابقة للممثل الخاص وأسلافه.

ويعتبر أيضا إنفاذ القوانين مشكلة مستمرة. فنادرا ما تجري مساءلة الأفراد في مراكز السلطة وسلطة الدولة، لا سيما في مجال إنفاذ القوانين والقوات المسلحة، على تصرفاتهم، حتى عندما تنطوي على جرائم خطيرة، ولا يزال الفساد بدون ضابط. وفي حين وقعت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالإصلاح القانوني والقضائي، فإنه لا تزال توجد فجوة كبيرة بين ''البلد القانوني'' و ''البلد الفعلي''.

ويحتوي دستور عام ١٩٩٣ على ضمانات حقوق الإنسان ويدمج صراحة في القانون المحلي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت كمبوديا طرفا فيها. والمشكلة

التي لا تزال قائمة تتمثل في الالتزام بتنفيذ هذه الأحكام لكفالة تمتع شعب كمبوديا الفعلي بالحقوق التي تحظى بالحماية.

وتعد كمبوديا أحد أفقر البلدان في آسيا بدخل قومي إجمالي للفرد يبلغ ٢٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، تحتل المرتبة ١٣٠ في مؤشر التنمية البشرية. ويعيش نحو ٣٦ في المائة من السكان تحت خط الفقر البالغ ٠,٤٦ – ٠,٦٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد. ويعتبر الحرمان من حيازة الأراضي مشكلة متزايدة، على الرغم من عدم توافر إحصائيات موثوق بها. ومع قيام شبكة الأمان الاجتماعي التقليدية لكمبوديا على أساس الأرض والزراعة الكافية، تجري معركة إنتاج الغذاء الكافي لتوفير سبل كسب العيش للأفراد والسكان. ويعتبر الانسياق وراء سكنى المناطق الحضرية السبب الجذري في وجود أعداد متزايدة من المستوطنات العشوائية في بنوم بنه.

ولا تزال الأراضي تشكل مصدرا رئيسيا للنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، في بلد يقيم أكثر من ٨٠ في المائة من سكانه في المناطق الريفية، ويعتمدون على الزراعة في كسب العيش. وتترتب على سياسة منح الأراضي والغابات والأنواع الأخرى من الامتيازات للشركات الخاصة على نطاق واسع، آثار عكسية خطيرة على سبل كسب العيش وحقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون داخل نطاقها أو بالقرب من حدودها. كما لم تؤد هذه الامتيازات إلى قيام تنمية بشرية وتنمية مستدامة. وعلاوة على ذلك، يتطلب قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، اعتماد عدد كبير من المراسيم الفرعية لتنفيذه بالكامل، وهو ما يتعين الاضطلاع به بطريقة تتسق مع التزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وجرى وضع سياسات واستراتيجيات تزعم أنها ترمي إلى خفض حدة الفقر دون المراعاة الكافية لالتزامات كمبوديا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتواجه عوائق بسبب مشاكل صرف الأموال في قطاعي التعليم والصحة. ولا تزال توجد مشاكل في إعمال الحق في السكن، مثل عمليات الإخلاء الجبري وعدم توفر المأوى الملائم للكمبوديين المشردين. ويشعر الممثل الخاص بالقلق لانضمام كمبوديا الوشيك لمنظمة التجارة العالمية – وهي أول بلد من أقل البلدان نموا يقدم على ذلك – نظرا لأنه قد يؤثر بصورة عكسية على أداء التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ويعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة عامة واعية بشأن هذه المسألة.

وبعد التفاوض لسنوات عديدة، جرى في بنوم بنه، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، توقيع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا بشأن محاكمة الجرائم التي ارتكبت خلال

فترة كمبوتشيا الديمقراطية بموجب القانون الكمبودي. وتمثل المحاكمات فرصة هامة للشعب الكمبودي للتنفيس عن ذاته، ومداواة جراحه، والمصالحة مع التاريخ الحديث للبلد. وهناك دور كبير يتعين أن تضطلع به جهود التعليم العام طوال فترة المحاكمات. وسيلزم أيضا توفير مراقبة مستقلة للمحاكمات لكفالة أنها تتوافق بالكامل مع المعايير الدولية للعدالة، كما دعت إليها الجمعية العامة.

ويعتبر الممثل الخاص أن عمل المنظمات غير الحكومية وغيرها من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، إحدى قوى المجتمع الكمبودي، ويشيد بأنشطتها. وعلى الرغم من أن ملاحظة وجود ميل متزايد من قبل بعض السلطات لاعتبار الشواغل والشكاوى المشروعة بمثابة إزعاج، فقد شعر بالانزعاج لأعمال الترهيب الموجهة إلى المجتمعات الضعيفة التي تكافح لحماية حقوقها، مثل المجتمعات التي تعتمد على الغابات لكسب عيشها. ويؤكد أهمية أنشطة المواطنين وضرورة التفاعل مع المجتمع المدني باعتباره أمرا أساسيا في بلد ديمقراطي. ويتعين أن يكون في مقدور شعب كمبوديا الاضطلاع بأنشطته بصورة فردية وبالاشتراك مع آخرين، وفقا لأحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا

# المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١-٣ | ٦ |
| ثانيا - | أنشطة الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا | ٤-٨ | ٦ |
| | ألف - الزيارة الثامنة إلى كمبوديا | ٤-٦ | ٦ |
| | باء - الزيارة التاسعة إلى كمبوديا | ٧-٨ | ٧ |
| ثالثا - | التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان التي تدعو إلى القلق | ٩-٧٥ | ٨ |
| | ألف - المناخ السياسي العام وانتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٣ | ٩-٢٤ | ٨ |
| | باء - إقامة العدل | ٢٥-٣١ | ١٢ |
| | جيم - الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان الدولية | ٣٢-٣٥ | ١٥ |
| | دال - قطاع العدالة والمساءلة | ٣٦-٤٥ | ١٦ |
| | هاء - قضايا الأراضي والغابات | ٤٦-٦١ | ١٩ |
| | واو - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية | ٦٢-٦٨ | ٢٤ |
| | زاي - محاكمات الخمير الحمر | ٦٩-٧٢ | ٢٦ |
| | حاء - اللاجئون وملتمسو اللجوء | ٧٣-٧٥ | ٢٧ |
| رابعا - | الاستنتاجات والتوصيات | ٧٦-٨٨ | ٢٩ |
| | ألف - الاستنتاجات | ٧٦-٧٧ | ٢٨ |
| | باء - التوصيات | ٧٨-٨٨ | ٢٨ |

# أولا – مقدمة

١ – عُيّن الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مواصلة الاتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛

(ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛

(ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ – ويقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد أُعدّ استنادا إلى الزيارتين الرسميتين الثامنة والتاسعة للممثل الخاص إلى كمبوديا، وهو يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٣ – وهذا هو التقرير الثالث الذي يقدّمه الممثل الخاص إلى الجمعية العامة. وهو يستند إلى تقارير سابقة قُدّمت إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، كان آخرها التقرير الذي قُدّم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة (E/CN.4/2003/114) والذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وسيحاول الممثل الخاص، بصورة عامة، تفادي تكرار ما سبق أن أُشير إليه في التقارير السابقة. إلا أنه لا مفر من التكرار فيما يتعلق بالمجالات التي لم يُحرز فيها أي تقدّم يُذكر.

# ثانيا – أنشطة الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا

## ألف – الزيارة الثامنة إلى كمبوديا

**(٢٥ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣)**

٤ – ركّز الممثل الخاص أثناء زيارته الثامنة على المناخ السياسي في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية، وامتيازات الأراضي والغابات، والحاجة المتواصلة إلى إصلاح قطاع العدالة، وأنشطة المواطنين، والمفاوضات الجارية لتشكيل دوائر قضائية استثنائية لمحاكمة كبار مسؤولي الخمير الحمر. وعُقدت اجتماعات مع جلالة الملك نورودوم سيهانوك وممثلين عن حكومة كمبوديا، بمن فيهم رئيس الوزراء هون سين، والوزير الأول سوك أن، ووزير الداخلية سار كينغ، ووزير الزراعة تشان سارون، ووزير الخارجية هور نامهونغ، ولجنة الانتخابات الوطنية، وقضاة ومدعون عامون، وممثلون عن المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وجماعة المانحين. وزار الممثل الخاص أيضا مقاطعة ستونغ ترينغ

لكي يطّلع بنفسه على مشاكل المقاطعة وأثر العمليات المترتبة على امتياز ممنوح بخصوص الأراضي بالنسبة لحقوق الإنسان لسكان بلدية أوسفاي.

٥ - وتمت الزيارة الثامنة في وقت مشوب بالتوتر على أثر أعمال الشغب التي وقعت في بنوم بنه في ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي أعقاب اغتيال أوم رادسادي، كبير المستشارين لدى الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، في ١٨ شباط/فبراير. وبسبب اقتراب موعد انتخابات الجمعية الوطنية، بحث الممثل الخاص بشكل مستفيض المسائل المتصلة بهذه الانتخابات. وهو يولي عناية فائقة بالمسائل المتصلة بالسلك القضائي وإقامة العدل والعملية التشريعية.

٦ - وجرى التركيز بشكل واسع في تلك الزيارة على أثر امتيازات الأراضي والغابات على حقوق الإنسان الأساسية للجماعات المعنية وعلى كسب عيشها، بما في ذلك قدرة تلك الامتيازات على التسبب في نزاعات خطيرة.

## باء - الزيارة التاسعة إلى كمبوديا
## (٣٠ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣)

٧ - واصل الممثل الخاص أثناء زيارته التاسعة إيلاء الأولوية للمسائل التي أُثيرت خلال زيارته السابقة. واجتمع من جديد بكبار الوزراء في الحكومة، بمن فيهم وزير الداخلية سار كينغ، ووزير الزراعة تشان سارون، ووزير إدارة الأراضي إيم تشونليم. واجتمع أيضا بزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، ولجنة الانتخابات الوطنية، والقضاة والمدعين العامين، وأعضاء المجلس الدستوري، وممثلين عن المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وزار مقاطعة باتامبانغ وبلدية بايلين حيث التقى بالمسؤولين المحليين واللجان الانتخابية في المقاطعة وممثلي الأحزاب السياسية، والقضاة والمدعين العامين، ولجنة مسح الأراضي، وضحايا إحدى المنازعات على الأراضي، والمنظمات غير الحكومية. وزار أيضا مزرعة لشجر المطاط في توم رينغ، بمقاطعة كومبونغ توم. وفي اليوم المقرر للمغادرة، أصدر الممثل الخاص تقريرا أوليا يتصل بانتخابات الجمعية الوطنية. وسيُنشر تقرير ثانٍ عند إتمام العملية الانتخابية.

٨ - وأثناء الاجتماعات التي عقدها، استرعى الممثل الخاص الانتباه بشكل خاص إلى أهمية احترام حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والاجتماع، وذلك أثناء فترة الانتخابات وكجزء من العملية الديمقراطية الأعمّ، وطالب بكفالة جميع هذه الحقوق وحمايتها. والتمس أيضا تأكيدات بأن عمليات الشرطة خلال الفترة التي تلي الانتخابات ستتم بطريقة تتسم بالمسؤولية والكفاءة المهنية، دون الإفراط في استخدام القوة.

## ثالثا – التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان التي تدعو إلى القلق

### ألف – المناخ السياسي العام وانتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٣

٩ – في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بعد أسبوعين من بدء فترة تسجيل الناخبين لانتخابات الجمعية الوطنية المقررة في ٢٧ تموز/يوليه، وقعت أعمال شغب على نطاق واسع في بنوم بنه. فقد هاجمت جموع من المتظاهرين سفارة تايلند وعشرات الشركات التي يملكها تايلنديون ونهبتها. وتمت معالجة حوالي ٢٠ شخصا لإصابتهم بجراح خطيرة، وتوفّيت امرأة نتيجة لإصابتها بطلقات نارية. ولم يتضح بعد أي تفسير وافٍ لأعمال الشغب، ولم تعطِ الحكومة أي تفسير وافٍ لإخفاق هيئات إنفاذ القوانين في مواجهتها بالشكل الملائم. وأدلى كبار المسؤولين الحكوميين بتصريحات علنية ربطوا فيها بين المعارضة السياسية وأعمال الشغب، مع أنهم لم يقدموا أي دليل داعم لتلك المزاعم. وأوقف حوالي ٢٠٠ شخص أثناء أعمال الشغب وبعدها، غير أن غالبيتهم أُطلق سراحهم فيما بعد. ووجّهت إلى حوالي ٦٠ شخصا تهم تراوحت بين السرقة وتدمير الممتلكات والتحريض الإجرامي. ومن بين المتهمين بالتحريض على أعمال الشغب مالك إحدى محطات الإذاعة المستقلة ورئيس تحرير إحدى الصحف وزعيمي حركتين طلابيتين. وما زال زعيما الحركتين الطلابيتين في السجن دون محاكمة، مما يتعارض مع القانون الذي ينص على ألا يتجاوز الاحتجاز السابق للمحاكمة ستة أشهر. وهذه أيضا حال ١٩ شخصا متهمين بالقيام بأعمال الشغب. وتأجلت بعض المحاكمات، التي كان من المقرر أن تبدأ في شهر حزيران/يونيه، ومن غير المرجح أن تُجرى قبل تشكيل حكومة جديدة.

١٠ – وفُرضت عدة قيود على حرية الاجتماع في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي حين يؤسف للعنف والتدمير اللذين حصلا أثناء تلك الأحداث، فإنهما لا يشكّلان مبررا وجيها لرفض السلطات، فيما بعد، السماح بعدد من المظاهرات والاستعراضات والمسيرات والاجتماعات المقررة في بنوم بنه والمقاطعات الكمبودية. وحُظر معظم هذه التجمعات لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن الوطني، ولم تعطِ السلطات أي تفاصيل عن هذه الأسباب. وهي تشمل مظاهرة اعتزمت حركة الطلاب من أجل الديمقراطية القيام بها في ٢٠ آذار/مارس، ومشروعا لتثقيف الناخبين بواسطة المسرح اعتزمت إحدى المنظمات غير الحكومية لتنفيذه في عدة مقاطعات شمالية في شهر نيسان/أبريل، ومسيرة اعتزم ممثلو منظمات نسائية ومنظمات الدفاع عن ضحايا العنف المنزلي للقيام بها إلى الجمعية الوطنية في ٢٦ أيار/مايو، واستعراضا للاحتفال باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه.

١١ - وأبدى الممثل الخاص قلقه للاستخدام المفرط للقوة من قِبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين في الحالات التي جرت فيها المظاهرات دون إذن. فقد فرّقت شرطة مكافحة الشغب بالقوة أعضاء حزب سام رينسي، الذين ساروا إلى مبنى الجمعية الوطنية في ٢١ أيار/مايو، ونجم عن ذلك بعض الإصابات الطفيفة. وكانت مواجهة الشرطة أشد خطورة لمظاهرة في مصنع للملابس في ١٣ حزيران/يونيه إذ نجم عنها مقتل أحد العمال وأحد أفراد الشرطة وإصابة ٢٠ آخرين على الأقل بجراح.

١٢ - وتعد القيود المفروضة على حرية الاجتماع، والتشتيت العنيف للمشاركين في المظاهرات غير المأذون بها، من دواعي القلق بشكل خاص في فترة سابقة للانتخابات. ويدرك الممثل الخاص التوترات التي تتسبب فيها كفالة حرية التعبير عن الرأي وحرية الاجتماع وحفظ النظام العام، ولكنه يرى أن تقييد هذه الحقوق أثار تساؤلات لا تتعلق بمصداقية الانتخابات فحسب، وإنما أيضا بالعملية الديمقراطية بشكل عام في كمبوديا. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من الالتزام بكفالة هذه الحقوق التي يحميها الدستور. ويجب أن تظل أي قيود تُفرض على هذه الحقوق في حدود ما هو ضروري في مجتمع ديمقراطي وأن تتناسب مع الهدف المشروع وتكون متكيّفة بدقة معه، وهو في هذه الحالة حفظ النظام العام.

١٣ - وخلال فترة تسجيل الناخبين في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم توقيف و/أو احتجاز ١٠ ناشطين في صفوف المعارضة لفترات قصيرة ولكن بصورة غير مشروعة بينما كانوا يوزعون معلومات حزبية تنتقد الحكومة ويقومون بأنشطة سياسية أخرى مشروعة. واسترعى مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان انتباه لجنة الانتخابات الوطنية إلى ما حدث، ولكن لم يُتّخذ أي إجراء على ما يبدو ضد المسؤولين عن ذلك.

١٤ - وأبدى الممثل الخاص قلقة للانطباع السائد لدى العديد من الدول المؤثّرة والمؤسسات الفاعلة بأن انتقاد الحكومة يُعتبر تحريضا إجراميا وبأنه لا يمكن توزيع المعلومات الصادرة عن الأحزاب السياسية خارج فترة الحملة الانتخابية الرسمية. فالناشطون التابعون للأحزاب السياسية يملكون الحق في انتقاد الحكومة وسياساتها علنا ومباشرة، وهو الحق الذي يتمتع به جميع المواطنين الكمبوديين. وقيام أي شخص أو حزب سياسي أو منظمة بتوزيع المعلومات في أي وقت، بغض النظر عن الحملات الانتخابية، ليس حقا يحميه الدستور فحسب، وإنما هو أيضا شرط يجب الوفاء به لكي يتسنى إعلام الناخبين على النحو الملائم.

١٥ - وفي شهر شباط/فبراير، اغتيلت شخصيتان بارزتان في بنوم بنه. ففي ٦ شباط/فبراير، أُرديَ رئيس الرهبان سام بونتوين قتيلا بالرصاص. وبعد ذلك باثني عشر يوما، أُطلقت النار على السياسي أوم رادسادي، عضو الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، لدى مغادرته أحد مطاعم بنوم بنه، وتوفّي بعد بضع ساعات. وكان أوم رادسادي مستشارا لزعيم الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، الأمير نورودوم راناريده، وأبرز شخصية سياسية تُقتل في كمبوديا منذ عام ١٩٩٧. وبعد ساعات من مقتله، أعلنت وزارة الداخلية أن السرقة كانت الدافع وراء الاعتداء عليه، مُطلقةً بذلك حكما مسبقا على نتيجة التحقيق الذي كانت تقوم به وملحقةً الضرر بمصداقيته وبحياد الوزارة. ويظل الممثل الخاص قلقا لتواصل النزعة لدى المسؤولين عن إنفاذ القوانين والمسؤولين الحكوميين في كمبوديا إلى إعلان أن هذه القضايا غير سياسية قبل انتهاء التحقيق. ففي شهر آذار/مارس، أوقف ضابطان عسكريان ووجّهت إليهما تهمتا القتل عمدا والسرقة. واعترفا بأنهما ارتكبا القتل عن طريق الخطأ أثناء عملية سرقة، مع أن معظم المراقبين اعتبروا هذا التفسير غير مرجح.

١٦ - وفي شهر نيسان/أبريل، قُتل شخصان ينتميان إلى السلك القضائي في حادثتين منفصلتين في بنوم بنه. ففي ٩ نيسان/أبريل، أُرديَ كاتب محكمة الاستئناف، تشيم دارا، قتيلا بالرصاص في اعتداء عليه؛ وأُصيبت زوجته أيضا بجراح. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أُرديَ قاضي المحكمة البلدية في بنوم بنه، سوك سيتاموني، قتيلا بالرصاص في وسط بنوم بنه بينما كان يقود سيارته متوجها إلى عمله. وأهاب الممثل الخاص، في بيان رسمي صدر في ١٥ أيار/مايو، بالسلطات أن تجري تحقيقين دقيقين ومحايدين في هاتين الجريمتين وأن تقاضي الجناة، فضلا عن الأشخاص الذين أصدروا الأوامر إليهم. ولم يتم توقيف أحد حتى الآن.

١٧ - ونُفّذت جرائم القتل هذه بطريقة مماثلة. ففي كل مرة، كان يقوم بارتكاب جريمة القتل شخص مسلح بمسدس ويكون لابسا قبعة أو خوذة تحجب وجهه ثم يفر بسرعة ممتطيا دراجة نارية يقودها شريك له. ووقعت جريمة قتل أخرى بالطريقة نفسها في ٢٩ نيسان/أبريل عندما أُرديَ مدير مصنع صيني قتيلا بالرصاص في سيارته. ونفّذ هذه الجرائم مجهولون أفلتوا حتى الآن من العقاب.

١٨ - وأُحرز بعض التقدّم في التحقيقات الجارية في ١٧ جريمة قتل ووفاة مشبوهة لناشطين في الأحزاب السياسية وآخرين مشاركين في العملية الانتخابية، وثّقها مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل انتخابات المجلس البلدي في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (انظر A/58/268). ومع أن أحكاما بالإدانة صدرت في ١٠ من هذه القضايا، يظل

الممثل الخاص قلقا من مجرى التحقيقات والمحاكمات ومن الحرمان من الحقوق الأساسية في الإجراءات الجنائية، مما يثير تساؤلات خطيرة بشأن موثوقية بعض أحكام الإدانة.

١٩ - وفي الفترة الممتدة بين انتخابات المجلس البلدي في عام ٢٠٠٢ وبداية الحملة الانتخابية للجمعية الوطنية في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، سجّل مكتب كمبوديا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ١٢ حادثة أخرى قُتل فيها ناشطون معروفون ينتمون إلى الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، بمن فيهم أوم رادسادي. وقُتل في إحدى هذه الحوادث ناشط وابنته، ويصبح بذلك مجموع عدد القتلى ١٣ قتيلا. وكانت فترة الحملة الانتخابية الرسمية خالية من العنف بشكل نسبي. غير أن ابنة أحد الناشطين في حزب سام رينسي قُتلت في ٦ آب/أغسطس في مقاطعة كامبونغ تشام.

٢٠- وأصدرت الحكومة بيانا في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ يحمل توقيع رئيس الوزراء وجاء فيه أنه ينبغي للسلطات بجميع مستوياتها أن تتصرف باستقلالية وحياد في أدائها لمهامها ''بغية إشاعة مناخ سياسي يتسم بالسلام والأمن والسلامة'' وكفالة حقوق الإنسان للمواطنين. وللأسف، لم يكن هذا البيان موضع احترام في جميع الأحوال. فقد لوحظ اللجوء إلى تخويف الناخبين والناشطين في الأحزاب السياسية على حد سواء في العديد من أجزاء البلد في الأشهر التي سبقت الانتخابات. واتخذ ذلك أشكالا متعددة، بما في ذلك تجميع بطاقات هوية الناخبين والانتماء القسري إلى حزب سياسي والتدخل في مسائل اللوحات الإعلانية التي تعلّقها الأحزاب وتدمير الممتلكات والتهديدات الاقتصادية والتهديدات بتجدد الصراع المسلح والتهديدات بالقتل. وفي حين تواصل التخويف طيلة الحملة الانتخابية الرسمية، انخفض العنف بشكل عام أثناء تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، أُتيح مزيد من الفرص للأحزاب السياسية لاستخدام وسائط البث الحكومية أثناء الحملة مقارنة بالانتخابات السابقة.

٢١ - وفي معظم الحالات، أخفقت لجنة الانتخابات الوطنية واللجان الفرعية التابعة لها على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي وسلطات إنفاذ القوانين في مواجهة حوادث التخويف المتصلة بالانتخابات. وهناك حالة واحدة معروفة فُرضت فيها الجزاءات المتاحة للجنة الانتخابات الوطنية قبل الانتخابات. وفي ثلاث حالات، أصدرت وزارة الداخلية قبل فترة وجيزة من الموعد المقرر للاقتراع قرارا بتعليق مؤقت لمهام زعماء قرى متهمين بالتخويف المتصل بالانتخابات.

٢٢ - واستخدم ممثلو عدة أحزاب سياسية شعارات تتسم بالعنصرية وكراهية الأجانب، ولا سيما الشعارات المعادية للفييتناميين، أثناء الحملة الانتخابية. وفي الموعد المقرر للاقتراع،

حالت جموع حاشدة دون ممارسة الكمبوديين من أصل فييتنامي حقهم في التصويت في أحد مراكز الاقتراع في مقاطعة كاندال. ووردت تقارير عن تواصل مضايقة من هم من أصل فييتنامي في الفترة التي تلت الانتخابات. وكانت الغوغاء قد قتلت عدة أشخاص من أصل فييتنامي في بنوم به على أثر إطلاق شعارات مماثلة أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في عام ١٩٩٨.

٢٣ - وجرى الاقتراع في ٢٧ تموز/يوليه دون وقوع حادث رئيسي، سوى انفجار صغير بالقرب من مقر حزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة في بنوم بنه واكتشاف قنبلتين يدويتين فيهما جهاز توقيت بالقرب من القصر الملكي. وكانت عملية الاقتراع مرضية من الناحية الفنية في معظم المواقع، رغم ورود العديد من التقارير التي تفيد بعدم تمكن مقترعين مسجلين من العثور على أسمائهم في قوائم الاقتراع. وبصورة عامة جرت عملية فرز الأصوات بشكل جيد، رغم تذمر مراقبي الأحزاب السياسية من الافتقار إلى الشفافية في بعض مراكز فرز الأصوات.

٢٤ - وفي أثناء كتابة التقرير، لم يتم التوصل إلى حل الأزمة السياسية المتعلقة بتشكيل حكومة جديدة. وتظهر النتائج الأولية أن حزب الشعب الكمبودي حصل على غالبية الأصوات، إلا أنه لم يحصل على مقاعد كافية في الجمعية الوطنية لتشكيل حكومة من حزب واحد. وقد أعلن حزب سام رينسي وحزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وهما الحزبان اللذان يمكنهما تشكيل حكومة ائتلافية مكونة من حزبين مع حزب الشعب الكمبودي، عن عدم رغبتهما في القيام بذلك. ويؤمل أن يتم التغلب على هذه الأزمة قريبا وأن يتم تشكيل حكومة ديمقراطية في القريب العاجل.

## باء - إقامة العدل

٢٥ - تكمن مسألة الحصانة في لب المشاكل التي تكتنف إقامة العدل، ومما يفاقم المشكلة الافتقار إلى الحياد والاستقلال في النظام القضائي ونظام إنفاذ القانون، وكذلك تدني مستوى لحرفية المهنية في هاتين الهيئتين. إذ لم تخصص أموال كافية لإقامة العدل. وتخضع الهيئة القضائية إلى تدخل المسؤولين التنفيذيين، وهي عرضة للفساد من قبل الأطراف المهتمة. ويبدى القضاة قلقا بشأن أمنهم الشخصي، في أعقاب اغتيال القاضي سيثاموني. ويخفق المسؤولون في إنفاذ القانون في غالب الأحيان في تنفيذ أوامر المحكمة وقراراتها، ويتحدون في بعض الأحيان ما جاء فيها.

٢٦ - ولا يبدو أن القانون يقر العديد من الممارسات في النظام القضائي الجنائي، وهي تخالف ضمانات أصول المحاكمات الواردة في الدستور. بل إنه يجري باستمرار انتهاك بعض

المبادئ الأساسية مثل افتراض البراءة والضمانات الأخرى الواردة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي حين أحرز بعض التقدم في استعداد السلطات المعنية بإنفاذ القانون في التحقيق في الجرائم التي يبدو أنها ذات صلة سياسية، لا يزال ثمة مجال واسع لتحسين عمليات التحقيق والعملية القضائية التي تعقب ذلك في مجال احترام المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة والإجراءات الجنائية. ومما يثير القلق أن الاتهامات الواردة في بعض القضايا البارزة لا يمكن الركون إليها، مما يعزز انعدام الثقة بشكل واسع بالنظام القضائي. وفي العديد من الحالات، تستند الاتهامات إلى أدلة غير كافية أو على أحكام غيابية. إن استعداد المحاكم لتوجيه اتهامات على أساس الاعترافات المنتزعة أثناء الاحتجاز من قبل الشرطة فقط لهو أمر شائع، كما هو حال المزاعم القائلة بأنه يتم انتزاع العديد من هذه الاعترافات بالإكراه. وقلما يتم احترام الضمانة الواضحة الواردة في المادة ٣٨ من الدستور بأن الاعترافات التي يتم الحصول عليها بالإكراه غير مقبولة كدليل على أن المتهم مذنب. ولا تزال ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة للأشخاص أثناء احتجازهم من قبل الشرطة من الأمور التي تثير قلقا بالغا، كما هو شأن عدم محاكمة الموظفين المسؤولين وإنزال العقوبة اللازمة بهم.

٢٧ - وتعتبر المساواة أمام القانون وأمام المحاكم أمر غير واقعي في كمبوديا. إذ أن الحصانة الممنوحة لأولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة في الشرطة والجيش وممن يشغلون مناصب ذات نفوذ سياسي واقتصادي، لا تزال تعتبر مشكلة هامة. إذ أن استخدام الموارد المتاحة في قطاع العدالة يكون متحيزا ومتحاملا ضد الفقراء. وإن عدم توفر وسائل النقل إلى المحاكم يعني تأخير المحاكمات والاستئناف - مما يفاقم الاكتظاظ في السجون وتمديد فترات الاحتجاز قبل المحاكمة - أو الحجز غيابيا الأمر الذي ينتهك حق المتهمين في حضور محاكماتهم. ويصدر الحكام غالبا أحكاما شديدة للجرائم الصغيرة جدا، ويسعى المدعون العامون إلى فرض أحكام أشد، فيما يخفق النظام القضائي غالبا في التعامل مع الجرائم الأكثر خطورة.

٢٨ - ويمكن تيسير الحصول على العدالة بكفالة الحصول على مشورة وتمثيل قانونيين للكمبوديين الفقراء. وتحاول المادة ٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩٣ بوضوح إدماج الضمانة الواردة في المادة ١٤ من العهد، لتقديم المساعدة القانونية مجانا للمتهمين الذين لا يتوفر لديهم السبيل إلى ذلك. وفي حين لا تتوفر بيانات تبين عدد القضايا التي أنجزت بدون تمثيل قانوني، بسبب الافتقار إلى جمع البيانات بانتظام، فيبدو أنه لم يتم تمثيل العديد من المتهمين تمثيلا جيدا. علاوة على ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من القضايا المدنية،

حتى القضايا الخطيرة منها كالنزاعات على مستندات ملكية الأراضي نتيجة الاستيلاء على الأرض، تتم بدون تمثيل لأكثر الأطراف ضعفا.

٢٩ - وليس بوسع معظم الكمبوديين تسديد تكاليف المشورة والتمثيل القانونيين. ويترك حاليا أمر تقديم المعونة القضائية إلى إدارة المعونة القضائية التابعة لرابطة المحامين والمنظمات غير الحكومية الجديدة، التي لا تقوم الدولة بتمويل أي منها. ولا تملك هذه المنظمات الموارد اللازمة للتعامل مع ١٩٩ ٢٦ قضية (٣٠٣ ٩ قضية جنائية و ٨٩٦ ١٦ قضية مدنية) المعروضة أمام المحاكم القضائية خلال عام ٢٠٠٢، وفق ما ورد في تقرير مجلس الإصلاح القانوني والاقتصادي. وثمة حاجة إلى وضع برامج للمعونة القضائية لتقديم الخدمات القانونية الرئيسية للفقراء، بما في ذلك إمكانية تمويل المعونة القضائية بمساعدة الحكومة كما هو الحال في بلدان أخرى. ويرحب الممثل الخاص بالإجراءات المتخذة لمناقشة هذه المسألة الهامة في مؤتمر سيعقد في وقت لاحق من هذه السنة، تشارك في تنظيمه وزارة العدل ونقابة المحامين.

٣٠ - ولم يلحظ حدوث تحسن يذكر، أو حدث تحسن ضئيل، فيما يتعلق بظروف نزلاء السجون في كمبوديا خلال فترة التقرير. إذ لا تزال السجون في كمبوديا مكتظة بالسجناء، حيث أن الأحكام الشديدة توقع على جرائم خفيفة جدا. وحوالي ٣٠ في المائة من نزلاء السجون محتجزون على ذمة الاحتجاز قبل المحاكمة، ويحتجز أكثر من ١٠ في المائة من هؤلاء بدون محاكمة تجاوزا للحد القانوني البالغ ستة أشهر. ولا يزال يشكل الاكتظاظ، والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية السيئة، والأمراض، ونقص التغذية خطرا على صحة السجناء. ولا تزال زيارات أهالي السجناء مقيدة وتخضع بانتظام إلى طلب غير قانوني لدفع مبلغ من المال، ويتم باستمرار تجاهل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المدرجة في قانون كمبوديا وإجراءات السجون. ورغم أن بعض المنظمات الدولية قدمت بعضا من المساعدة، فلا يزال تمويل وإدارة وتنظيم السجون في كمبوديا بحاجة إلى اهتمام بالغ. وسيستأنف الممثل الخاص الحوار البناء الذي كان قد بدأه مع سلطات السجون والمنظمات غير الحكومية في السنة الماضية لمعالجة هذه المشاكل في زيارته القادمة إلى كمبوديا.

٣١ - وفي مثال آخر عن فشل سيادة القانون، استمرت حالات القتل من قبل الغوغاء في أنحاء كمبوديا، وفي حالات عديدة بموافقة أو مشاركة الشرطة الفعالة. ويذكّر الممثل الخاص بقوة بالتوصيات التي عرضها في تقريره في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حول عقاب الشوارع (انظر E/CN.4/2003/114، الفقرة ٢٨) التي لم تنفذها السلطات الكمبودية بعد. ومنذ نشر التقرير،

سجلت مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا ١٥ حالة أخرى من عمليات القتل من قبل الغوغاء.

## جيم – الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان الدولية

٣٢ – تعتبر كمبوديا طرفا في ستة معاهدات حقوق إنسان دولية. وينص دستور عام ١٩٩٣، الذي يحتوي هو نفسه على ضمانات حقوق إنسان هامة، بوضوح على إدماجها في القانون المحلي. إلا أن تنفيذها من الناحية العملية لم يكن جيدا وقد فاقم من مشاكل التنفيذ وجود نظام قانوني لا يقدم سبل انتصاف فعالة لإنفاذ هذه الحقوق.

٣٣ – ولا يزال يوجد قصور في الفهم في صفوف المسؤولين الحكوميين والقضاة بأن جميع القوانين تخضع للدستور، وبأنه لا يمكن تنفيذها بطريقة تقيد الحقوق والحريات التي تكفلها، وبأن القوانين لا تكون نافذة إذا لم تكن متماشية مع الدستور. لذلك، ففي حين أن الدستور يحمي حرية التعبير، فإن القوانين الجنائية المتعلقة بالتشهير وتقديم معلومات مضللة في كمبوديا قد أسيء تطبيقها من أجل تقييد هذا الحق كما هو الحال مثلا بالنسبة لتوزيع مواد بواسطة أحزاب سياسية معارضة. وكما أشير سابقا، فقد وضعت قيود هامة أيضا على حرية الاجتماع دون اعتبار للحقوق المتمتعة بالحماية.

٣٤ – وثمة وسائل قليلة لإنفاذ الحقوق المكفولة قانونا في كمبوديا، حيث لا تزال الهيئة القضائية تفتقر إلى الاستقلالية والكفاءة المهنية، ولا يزال المجلس الدستوري غير فعال إلى درجة كبيرة، مما يترك البلد فعليا بدون مؤسسة تحكم بدستورية التشريع. وتتأخر الحكومة كثيرا في الإيفاء بالتزاماتها في تقديم التقارير. وتفتقر لجنة حقوق الإنسان الكمبودية التي أنشأتها الحكومة، المنوط بها إعداد تقارير المعاهدات، إلى موارد رئيسية، وإلى موظفين مؤهلين وإلى تخصيص اعتمادات في الميزانية. ويحث الممثل الخاص الحكومة على المشاركة التامة بصورة أكبر في عملية تقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، لمساعدة الدول الأطراف على الامتثال.

٣٥ – ويجب اعتبار عملية الإبلاغ وتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات على أنها تقدم مساعدة فعلية في إدماج أحكام المعاهدة فعليا في القوانين والممارسات الكمبودية. لذلك فإنه من المؤسف أن الحكومة لم ترسل وفدا لحضور النظر في التقرير الأولي لكمبوديا من قبل لجنة مناهضة التعذيب في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (CAT/C/21/Add.5). ويأمل الممثل الخاص أن تمنح الحكومة حاليا الأولوية للرد على النتائج والتوصيات الأولية للجنة (A/58/44، الفقرات ٩٣-١٠٠) في حينه، كما طلبت، لتظهر التزام كمبوديا بتنفيذ الاتفاقية. ويشجع

كذلك على النظر في قبول إجراءات الرسائل الفردية بموجب عدد من المعاهدات لزيادة المساءلة وتوفير آلية لرد الحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن لا تتاح لهم فرص الإنصاف على الصعيد المحلي.

## دال – قطاع العدالة والمساءلة

٣٦ – يرد في الدستور مبدأ الفصل بين السلطات والفكرة القائلة بأن ممارسة السلطة يجب أن تخضع لقيود قانونية، إلا أن ذلك أبعد ما يكون عن الفهم والاحترام في كمبوديا. إذ لا يزال المسؤولون التنفيذيون عازفون عن التخلي عن السلطة للأجهزة القضائية والتشريعية في الحكومة. ويعد المجلس الأعلى للقضاء غير فعال إلى درجة كبيرة، مما يترك كمبوديا فعليا بدون مؤسسة تتمكن من ضبط قضاتها. وينبغي أن يكون أعضاء الحكومة مسؤولين مجتمعين ومنفردين أمام الجمعية الوطنية للسياسات العامة والتصرف الفردي للمسؤولين الحكوميين على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور. ومن الأمور الأساسية أيضا ترسيخ ثقافة تكون أكثر انفتاحا في الحكومة، يساعدها في إحداث تغيير في الممارسات الإدارية وسن قانون حرية المعلومات لتيسير القدرة على الحصول على المعلومات التي بحوزة السلطات الحكومية. وفي حين تدرك الحكومة الحاجة الماسة إلى الإصلاح واتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد وتحديد إجراءات محددة لحل هذه المشاكل، فإن التقدم مخيب للآمال. وفي اجتماع الاستعراض المتوسط الأجل للمجموعة الاستشارية للجهات المانحة في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعربت الجهات المانحة عن قلقها بشأن عدم اتخاذ أية إجراءات في مجالات الإصلاح الرئيسية وعدم الإيفاء بالمعايير المتفق عليها في وقت لاحق بشأن الإصلاحات في القطاعات القانونية والقضائية والاجتماعية والإدارة العامة، والتدابير المالية وإدارة الموارد الطبيعية.

### ١ – إصلاح قطاع العدالة

٣٧ – يشهد الإصلاح القانوني والقضائي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بعض التطورات الإيجابية. فقد تلقى القضاة والمدعون العامون زيادة في البدَلات؛ وفُتحت أبواب مدارس تدريب القضاة والمدعين العامين وممارسي المهن القانونية؛ واعتمد مجلس الوزراء في حزيران/يونيه استراتيجية وطنية للإصلاح القانوني والقضائي وأقر مشروع قانون مكافحة الفساد الذي ما زال ينتظر اعتماده من قبل الجمعية الوطنية. بيد أنه لم تُحَل إلى المحاكمة إلا حفنة من القضايا المتعلقة بالفساد بموجب القوانين الحالية، إذا كان ذلك قد تم، كما أن مجلس القضاء الأعلى لا يزال ينتظر إصلاحه، وما زال يتعين تقديم مشروع قانون مركز القضاة والمدعين العامين إلى الجمعية الوطنية.

٣٨ - وأقر مجلس الوزراء خلال جلسته المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ''برنامج إصلاح قطاع العدالة'' الذي وُصف بأنه يوفر إطارا شاملا للإصلاح القانوني والقضائي في كمبوديا. وهو يتضمن مشروع برنامج عمل طموحا يحدد الخطوط العريضة لأكثر من ٩٠ من الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها تنفيذا للاستراتيجية. وكي يتّسم هذا البرنامج بقدر أكبر من الفعالية عن البرامج التي سبقته، سيكون من الأساسي وضع أولويات واضحة وجدول زمني واقعي. ولم يولَ إلا قدر ضئيل من الانتباه لالتزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان ولضرورة مراعاة جميع جوانب خطة الإصلاح القانوني لهذه الالتزامات. ولم تعالج القضايا الجنسانية وكذلك قضاء الأحداث وسيكون من الضروري اتخاذ تدابير أكثر جدية بهدف التغلب على مشكلة الفساد. وقد تبين عن حق أنه من الضروري صياغة عدد من القوانين بيد أنه لم يجر الاعتراف بالحقائق المترتبة على (عدم) تنفيذ القانون في كمبوديا. كما أن البرنامج لا يراعي أن كمبوديا، بما لديها من نسب تعلّم متدنية وعدد ضئيل من القضاة، تحتاج إلى قوانين مفهومة يسهل الاطلاع عليها. وسيخضع البرنامج المقترح في المراحل اللاحقة من صياغته لمشاورات موسعة ولنقاش علني واع، وينبغي مواصلة استشارة القضاة والمدعين العامين في هذا الشأن. ومن المطلوب إبداء إرادة سياسية قوية لتخطّي الهوة السحيقة القائمة بين ''البلد القانوني'' و ''البلد الحقيقي''.

### ٢ - العملية التشريعية

٣٩ - رغم الإعراب بشكل منتظم في وثائق من قبيل ''برنامج إصلاح قطاع العدالة'' عن الالتزام بعملية مشتركة في سن القوانين، لا تخضع هذه العملية للتنفيذ عمليا. فمع أن بعض القوانين والمراسيم الفرعية التي صيغت بمساعدة من المانحين، خضع لمشاورات علنية، لم يحظَ غالبا ما أبدي من تعليقات إلا بقدر ضئيل من الاهتمام.

٤٠ - وما يثير الاستياء أيضا هو أن ''الوزارات التنفيذية'' المسؤولة عن صياغة القوانين تنحو في اتجاه ترك مهمة التطرق إلى العناصر الحاسمة في القوانين، للمراسيم الفرعية وللإعلانات أو حتى للمبادئ التوجيهية، مغتصبة بذلك السلطة التشريعية. فاللوائح التنفيذية لا تخضع للمناقشة والتدقيق العلنيين اللذين يأخذان شكل المناقشة داخل الجمعية الوطنية.

٤١ - ويجري العمل حاليا في صياغة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية بمساعدة خبراء من فرنسا، وفي صياغة القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية بمساعدة خبراء من اليابان. ومن الأهمية بمكان اتسام هذه القوانين بالصراحة وبسهولة الاطلاع عليها، وكفالة الانسجام في ما بين هذه القوانين، فضلا عن انسجامها مع القوانين القائمة.

### ٣ - الحصول على المعلومات الحكومية

٤٢ - لا يزال من الصعب الحصول على المعلومات الأساسية التي في حوزة السلطات العامة، وحتى على التقارير العامة ومشاريع القوانين المقدمة إلى الجمعية الوطنية، والتعليمات والمنشورات الحكومية، التي غالبا ما تُعتبَر بمثابة وثائق سرية. وتصادف مجموعات المجتمع المدني مشاكل جمة في الحصول على المعلومات التي تصب في مصلحة الجمهور، وكذا هي الحال بالنسبة إلى وسائل الإعلام، رغم حق هذه الأخيرة بموجب قانون الصحافة في الحصول على معلومات معينة. وجرت العادة بتخطي مشكلة الحصول على المعلومات من خلال الاتصالات الشخصية لا عن طريق الآليات المؤسسية والشفافة.

٤٣ - ومن شأن إنفاذ القوانين التي تعطي المواطنين الحق في الحصول على المعلومات التي في حوزة السلطات العامة أن يساعد في إيجاد حكومة أكثر انفتاحا وخاضعة للمساءلة وفي وضع سياسة عامة واعية وإجراء مناقشة عامة واعية. وقد عمل العديد من البلدان في آسيا، بينها تايلند والفلبين واليابان، إما على إنفاذ قوانين كهذه أو هو على وشك القيام بذلك. ويجب أيضا على الحكومة والخدمة المدنية إبداء قدر أكبر من الالتزام بتوفير المعلومات، لا سيما تلك المتصلة بقضايا الشأن العام. وينبغي للميزانية الوطنية أن تتضمن بندا يتعلق بإدارة طلبات الحصول على المعلومات.

### ٤ - الفساد وصرف الاعتمادات

٤٤ - أثار مجددا تأكيد البنك الدولي حصول خلل في عمليات شراء تمت بموجب عقد يتصل بمشروع التسريح وإعادة الإدماج في كمبوديا، قضية الفساد الذي لا يزال مستشريا في مجتمع كمبوديا على جميع المستويات. فظاهرة الفساد تعوق بشكل جدي التمتع بجميع الحقوق سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية. ورغم عدم إجراء مشاورات موسعة قبل إقرار مجلس الوزراء قانون مكافحة الفساد، فإن التحرك في اتجاه إنفاذ هذا التشريع هو موضع ترحيب. بيد أنه ينبغي لهذا القانون أن يترافق مع التزام على أعلى المستويات بمحاكمة قضايا الفساد. ورغم وجود ما يكفي من الأحكام المتعلقة بالقانون الجنائي والمتصلة بالفساد والرشوة والاختلاس، فإن المشكلة تكمن في عدم إجراء محاكمات بموجب هذه القوانين. وقد واصل التحالف من أجل الشفافية عمله الرامي إلى حشد التأييد لمعالجة هذه القضايا في عام ٢٠٠٣.

٤٥ - ويساور الممثل الشخصي القلق منذ أمد بعيد إزاء مشكلتي المستوى المنخفض والبطيء لصرف اعتمادات الميزانية الوطنية، وما يترتب على ذلك من آثار في قطاعات الصحة والتعليم والإصلاح القضائي. فعلى سبيل المثال، لم يُصرَف سوى أقل من ١٠ في

المائة من إجمالي ميزانية الصحة لعام ٢٠٠٣ إلا في النصف الأول من العام. وقد استرعى مؤخرا الفريق العامل المعني بالقطاع الاجتماعي انتباه وزارة المالية إلى قضية صرف الاعتمادات، ومن المقرر إنشاء فرقة عمل لمعالجة هذه القضية.

## هاء – قضايا الأراضي والغابات

٤٦ – لا تزال الأراضي تشكل مصدرا رئيسيا للنزاع ولانتهاكات حقوق الإنسان في كمبوديا التي يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من السكان فيها على الزراعة لكسب رزقهم. ولا يزال الممثل الخاص يشكك في صحة سياسة الحكومة التي تمنح بموجبها الشركات الخاصة امتيازات زراعية وحرجية وغيرها من الامتيازات على نطاق واسع، لا سيما في ما يتعلق بآثارها السلبية على كسب الرزق وحقوق الإنسان الأساسية للمجتمعات المحلية المتضررة. ففي حالة المزارع الشاسعة، يُسمَح لأصحاب الامتيازات بتنظيف أرض الدولة الخاصة لغرض استغلالها، بما في ذلك الأراضي الحرجية (انظر الفقرة ٥٣ أدناه)، كما أنهم يتمتعون بحقوق السيطرة على أراضي تعادل تقريبا أراضي الملاك. واستنادا إلى قائمة قدمتها وزارة الزراعة والغابات والمصائد إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/كمبوديا في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أقر مجلس الوزراء منح ٤٠ امتيازا في الأراضي لأغراض زراعية تغطي مساحة تبلغ نحو ٠٠٠ ٨٠٠ هكتار أو ما نسبته ٤ في المائة من أراضي كمبوديا. وقد مُنح معظمها بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠، منها ٢٥ امتيازا تنطوي على عقود بين الحكومة وشركات خاصة تغطي مساحة تبلغ نحو ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار. وتغطي امتيازات الغابات والأراضي مجتمعة نسبة ٢٠ في المائة تقريبا من مساحة كمبوديا، وتؤدي بذلك إلى تفاقم حدة مشاكل وصول السكان إلى تلك الأراضي.

٤٧ – ورغم منح هذه الامتيازات باسم التنمية، فهي لم تعُد بالفائدة دائما على المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها كما أنها لم تؤدِّ إلى تحقيق التنمية البشرية والمستدامة. فقد أدى إنشاء العديد من المزارع الشاسعة إلى وقوع نزاعات وأسهم في إفقار السكان المحليين الذين يعيشون بجوارها أو داخلها، بسبب تدمير الغابات وموارد دخلهم، الأمر الذي حدّ من توسيع الأراضي الزراعية التي ستستفيد منها الأجيال المقبلة، وأجبر بدوره السكان المحليين على التخلي عن الطرق التقليدية لكسب رزقهم وعلى التحول إلى يد عاملة رخيصة لصالح شركات الامتياز. بيد أن هذه الشركات لم تخلق في حالات معينة سوى فرص عمل قليلة، أو لم تخلق أي فرصة، للسكان المحليين. وأشاع وجود هذه الشركات أيضا مناخا من الخوف في بعض المناطق المتضررة، إذ استقدمت معها حراسا مسلحين – غالبا ما كانوا عناصر ميليشيا سابقين – لحماية مصالح الشركات. واستنادا إلى القائمة المقدمة من وزارة الزراعة

والغابات والمصائد، اشتكى ١٦ من أصحاب الامتيازات الـ ٢٥ من أن مستوطنين جدد يعتدون على الأراضي المشمولة بالامتياز، ومن التراعات الحاصلة مع السكان المحليين والشكاوى الصادرة عنهم. وبالنظر إلى أن معظم أصحاب الامتيازات لا يسددون للدولة التأمين المطلوب ولا رسوم الإيجار، فإنه من الصعب إدراك الإسهام الذي يقدمونه للبلد ولرفاه شعبه.

٤٨ - وزار الممثل الخاص حتى الآن قطعتي أرض ممنوحتين بموجب امتياز (لشركة كمبوديا هينينغ غروب المحدودة (Cambodia Haining Group Company Ltd.) في كومبونغ سبو، وشركة تصنيع الدقيق المحدودة (Flour Manufacturing Company Ltd.) في ستونغ ترينغ، ومزرعة للمطاط (مزرعة المطاط ببلدة توم رينغ في كومبونغ توم) حيث التقى بالسكان المحليين وناقش معهم الآثار المترتبة على أنشطة الشركات في كسب رزقهم.

٤٩ - وفي عام ١٩٩٩، مُنحت شركة تصنيع الدقيق المحدودة ٤٠٠ ٧ هكتار من الأراضي الزراعية داخل منطقة حرجية حيث كان قرويو بلدة أوسفاي يمارسون الزراعة ويجمعون المنتجات من الغابة المجاورة. وفي عام ٢٠٠١، وبعد قطع مساحات واسعة من الغابات الكثيفة في العام المنصرم، جرفت الشركة أرضا مساحتها١٠٠ هكتار معظمها غابة بكر. ومنعت أيضا السكان المحليين من الوصول إلى المساحة المتبقية من الغابة وإلى الأرض الزراعية العائدة إلى الشركة صاحبة الامتياز. ويساور السكان المحليين قلق متزايد إزاء تدهور ظروفهم المعيشية والآثار المدمِّرة المترتبة على أنشطة هذه الشركة في البيئة الطبيعية والحياة البرية.

٥٠ - وفي عام ٢٠٠١، استُقطِعت من ثلاثة امتيازات حرجية منطقة مساحتها ٤٠٠ ٦ هكتار ببلدة توم رينغ في مقاطعة كومبونغ توم صنّفتها ثلاثة مراسيم فرعية ''مساحة لزراعة المطاط تابعة لمؤسسة عامة'' تديرها شركة تشاب لمزارع المطاط (Chup Rubber Plantation Company). وقد ترتبت على ذلك عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة بالنسبة للسكان المحليين. فالمجتمعات المحلية لم تُستشَر كما أن أكثر من ٢٠٠٠ من السكان الذين كانوا يكسبون عيشهم منها سابقا في حقول الأرزّ وجمع لحاء أشجار القلفون ومنتجات الغابات، شهدوا غاباتهم تدمَّر وفقدوا مصادر دخلهم. وأغلب الظن أن هذا المجتمع التقليدي لن تكون لديه الإرادة والمهارات التي تسمح له بالتكيف مع أنشطة مزارع المطاط. وعلاوة على ذلك، قُطعت مئات أشجار القلفون في مواسمها في مخالفة لقانون الغابات ورغم إدانة الحكومة نفسها لقطع الأشجار غير المشروع. فمساحات واسعة من الغابات البكر قُطعت ومن الأرض جُرفت. وأثار اقتراح تكليف شركة لقطع الأخشاب نقل جذوع الأشجار من مزرعة مطاط إلى مصنع لنشر الأخشاب مما يشكل انتهاكا لقرار وقف نقل جذوع الأشجار

المجهزة، قدرا كبيرا من القلق والاحتجاج. ورغم قرار وقف القطع، لا تزال الجذوع الضخمة التي توصف زورا بأنها حطب للتدفئة، تُنقَل إلى خارج المنطقة. وقد وجّه الممثل الخاص رسالة إلى رئيس الوزراء في ختام زيارته التاسعة يسترعي فيها انتباهه إلى الحالة الحرجة التي بلغتها توم رينغ ويطلب منه المساعدة.

٥١ - ولا يزال التطبيق الكامل لأحكام قانون الأراضي يستوجب اعتماد عدد كبير من المراسيم الفرعية والإعلانات. ومن الأهمية بمكان القيام سريعا بإعداد واعتماد المرسوم الفرعي لمنح امتيازات الأراضي للأغراض الاقتصادية والمرسوم الفرعي لإجراءات خفض عدد امتيازات الأراضي التي تفوق مساحتها الـ ٠٠٠ ١٠ هكتار وتقديم إعفاءات محددة لها. وثمة أربعة عشر امتيازا لأراض تفوق مساحة كل منها ٠٠٠ ١٠ هكتار، وهو الحد الأقصى من المساحة المسموح بها بموجب المادة ٥٩ من قانون الأراضي، ويتعين خفضه. أما الامتياز الأكبر فقد مُنح لشركة فيابيمكس (Pheapimex) المحدودة في مقاطعتي بورسات وكومبونغ شنانغ (٠٠٠ ٣١٥ هكتار). وما يبعث على القلق البالغ هو منح شركة غرين سي (Green Sea) الصناعية امتيازا في مقاطعة ستونغ ترينغ بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (٨٥٢ ١٠٠ هكتارا) بعد مرور أشهر عدة على اعتماد قانون الأراضي، مما يشكل مخالفة واضحة للمادة ٥٩ منه. ويأمل الممثل الخاص في عدم منح مزيد من الامتيازات ريثما يتم اعتماد هذين المرسومين الفرعيين.

٥٢ - ولم تمتثل للقانون عدة شركات تم منحها امتيازات لاستغلال الأرض، كما أنها انتهكت شروط عقودها - فمثلا لم تدفع هذه الشركات التأمين المطلوب منها أو رسوم الإيجار، ولم تستغل الأرض خلال الشهور الـ ١٢ الأولى، أو أنها لم تعين حدود الأرض الممنوحة لها بموجب امتياز، وقامت بقطع الأشجار بصورة غير مشروعة خارج حدود هذه الأرض. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الوزارة، لم تدفع إلا تسع من الشركات التي تم منحها امتيازات العربون المطلوب منها، ولم تقم إلا ست من الشركات بتعيين حدود الأرض الممنوحة لها. وأوصى الممثل الخاص بإلغاء عقود أصحاب الامتيازات الذين انتهكوا القانون أو انتهكوا بشكل خطير شروط عقودهم. وأعرب الممثل الخاص خلال زيارته الثامنة عن ارتياحه للوعود التي قدمها وزير الزراعة بإلغاء خمسة عقود يتم بموجبها منح امتيازات لاستغلال الأرض، وإن لاحظ أن حجم هذه الأراضي الممنوحة بموجب امتيازات غير كبير.

٥٣ - وينبغي التوقف عن منح امتيازات لاستغلال الأرض في مناطق الغابات البكر، لأن منح هذه الامتيازات يتنافى مع قانون الأرض، كما ينبغي على الفور سحب العقود التي يتم بموجبها منح الامتيازات في مناطق الغابات البكر. ويُعتبر تعريف ''أرض عامة ملك الدولة''

يشمل الغابات البكر، ولا يُسمح بمنح امتيازات لاستغلال الأرض إلا بالنسبة للأراضي الخاصة التي تملكها الدولة. ويتعين على الحكومة أيضا، بغية المساعدة على زيادة توضيح هذه الأمور، أن تعتمد ''قانون الأراضي العامة'' لتحديد ما يعرف بـ ''أرض خاصة ملك للدولة'' و ''أرض عامة ملك للدولة''.

٥٤ - وتم في ١٩آذار/مارس ٢٠٠٣ اعتماد مرسوم فرعي عن امتيازات استغلال الأرض لأغراض اجتماعية، وهذا تطور يستحق الترحيب به. والهدف من المرسوم الفرعي هو تعريف المعايير والإجراءات والآليات المستعملة في منح امتيازات اجتماعية لاستخدامها في الأغراض السكنية و/أو في الزراعة الكفافية. وتعتزم وزارة إدارة الأراضي إنشاء مشروع رائد في عدة أقاليم للبدء بتنفيذ المرسوم الفرعي، الذي يجب أن يطبق في إطار التزام كمبوديا بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية. ولا يزال الممثل الخاص يساوره القلق بشأن موقع الأراضي التي تمنح بشأنها امتيازات اجتماعية، لا سيما أن المرسوم الفرعي لا يحدد ما يترتب على الدولة من التزامات تتعلق بإقامة الهياكل الأساسية في المناطق المشمولة بامتيازات اجتماعية مثل إنشاء المدارس، وتوفير الرعاية الصحية، وإيجاد فرص عمل للسكان المعنيين، وفقا لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعرب الممثل الخاص أيضا عن قلقه بشأن المساحة الصغيرة من الأراضي المتاحة للامتيازات الاجتماعية نظرا لأن معظم الأراضي المقرر تخصيصها للأغراض الاجتماعية تسيطر عليها الآن امتيازات كبيرة ممنوحة لاستغلال الأحراج أو للاستغلال الزراعي الصناعي.

٥٥ - وقانون الأحراج الذي بدأ نفاذه في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ يشترط أيضا اعتماد عدة مراسيم فرعية وإعلانات لغرض تنفيذها تنفيذا كاملا. وفي حين أن هدف هذا التشريع يتمثل في تنظيم وإدارة الأحراج الكمبودية بشكل مطرد، إلا أن قطع الأشجار بصورة غير مشروعة مستمر في مناطق الأحراج المشمولة بامتيازات. وما زالت عملية صياغة المرسوم الفرعي المتعلق بالأحراج التي تعتمد عليها المجتمعات عملية جارية. ويجب اعتماد هذا المرسوم الفرعي على سبيل الأولوية من أجل حماية حقوق ومصالح المجتمعات التي تعتمد على الأحراج، وإتاحة إطار قانوني مناسب للمجتمعات التي ترغب في المشاركة في الإدارة المستدامة للغابات ولمواردها.

٥٦ - وفوّض قانون الأرض سلطات كبيرة للفرع التنفيذي للحكومة. غير أنه من الصعب الحصول على معلومات عن الأراضي المشمولة بامتيازات، مثل العقود والخرائط، وهي أمور لها علاقة كبيرة بالمصلحة العامة. وقد أبرزت هذه الصعوبات الحاجة الملحة، كما جاء آنفا،

إلى إيجاد ممارسات وسياسات إدارية انفتاحية وإلى اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بحرية تداول المعلومات.

٥٧ - وسعت الحكومة إلى إنشاء نظام لتوزيع الأراضي منذ عام ١٩٧٩. وتشرع الآن كمبوديا في عملية التنمية الاقتصادية التي تولد ضغطا جديدا على الفقراء في الريف. ومن بين المشاكل التي تواجه الحكومة الضغوط الديمغرافية، وحالة السكان غير المستقرة والمتقلبة، لا سيما أن كثيرا منهم يأتون من مخيمات اللاجئين السابقة؛ والانفتاح على الاقتصاد السوقي والمضاربات التي تؤدي إلى انتزاع أصحاب النفوذ للأراضي. وأصبحت قيمة الأراضي بعد انتهاء الصراع المسلح عالية، مما أغرى الجيش على الإعلان بأن له حق ملكية ساحات القتال السابقة والمناطق النائية التي لا يسيطر عليها أحد.

٥٨ - وكثير من الخلافات حول الأراضي هي خلافات بين القرويين، والشركات الخاصة، ومؤسسات الدولة، وأفراد الجيش. وللنظام التقليدي المستعمل في تحقيق المصالحة حدود، مما يتطلب وجود مؤسسات ذات طابع رسمي أكثر لحل المشاكل. وفي الوقت الراهن، ليس للجنة العقارات المنشأة في تموز/يوليه ٢٠٠٢، ولا للمحاكم القدرة على العمل بصورة فعالة لحل الخلافات حول الأراضي أو لإيجاد حلول منصفة لانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة.

٥٩ - ولم تحل لجنة العقارات حتى الآن أي خلاف. وأشارت وزارة إدارة الأراضي في الآونة الأخيرة إلى أن جميع أفراد لجنة العقارات على الصعيدين الوطني والإقليمي تلقوا تدريبا كاملا لحل خلافات الأراضي، وقد تم تقديم جميع الوثائق والاستمارات المستخدمة في حل الخلافات. ومع ذلك، وقبل أن تستطيع اللجنة أن تؤدي وظيفتها، يجب صرف الأموال لتسديد التكاليف المترتبة على التحقيقات والتنقلات والشؤون الإدارية.

٦٠ - والتقى الممثل الخاص بضحايا نزاعات الأراضي من مقاطعة كوس كرالور في إقليم بابتامبانغ خلال شهر تموز/يوليه. والحالة الصعبة والمعقدة في مقاطعة كوس كرالور مثال على المشكلة الأوسع المتعلقة بالأراضي في كمبوديا، والتي تعاني منها مئات من الأسر الفقيرة والمستضعفة التي تواجه مصالح أصحاب النفوذ. ويلاحظ الممثل الخاص محنتهم التي تعتبر مثالا على المشاكل المتكررة في إدارة الأراضي وضعف الآليات اللازمة لمعالجة الخلافات حول الأراضي والانتهاكات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وناقش الممثل الخاص الحالة في مقاطعة كوس كرالور مع السلطات المختصة في إقليم باتامبانغ وفي بنوم بنه وحث على إيجاد حل سريع وعادل للخلافات يلبي احتياجات السكان المتضررين. وتلقى تأكيدات تفيد بأن الأشخاص المعنيين سيبقون في أماكنهم إلى أن يتم إيجاد حل للمشاكل.

٦١ - ويتعين تمكين المنظمات غير الحكومية والأفرقة التي تعمل من أجل حماية الموارد الطبيعية والمجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد من القيام بأنشطتها في بيئة يسودها الأمن. وناقش الممثل الخاص في تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان كيف تم بعنف إخراج ممثلي المجتمعات التي تعتمد على الأحراج من إدارة الأحراج والحياة البرية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (E/CN.4/2003/114، الفقرة ٥٩). وبعد وقوع هذه الأحداث، تلقى مكتب مفوض حقوق الإنسان/كمبوديا تقارير تفيد بأن شبكة الحراجة العاملة في أقاليم كراتي، وسترونغ تينغ، ومنودولكيري الواقعة في الشمال الشرقي من كمبوديا تتعرض للتخويف والتهديدات من السلطات المحلية. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، قدم المحامي العام للحكومة شكوى إلى المحكمة البلدية في بنوم بنه طلب فيها توجيه تهمة إلى منسقة الهيئة العالمية للشهود بسبب المعلومات المزيفة وعمليات التحريض على ارتكاب الجرائم. وفي نهاية هذا الشهر، تم سحب الشكوى بضغط من المنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين. وقد أدت هذه الأحداث، كما هو متوقع ، إلى جعل بعض المنظمات المحلية تحد من أنشطتها إلى أن تستطيع أن تقوم بأعمالها في جو يسوده الأمن.

## واو - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

### ١ - الإسكان والمسائل المتعلقة بالانتقال للإقامة في أماكن أخرى

٦٢ - في حين أن الاندفاع للإقامة في المناطق الحضرية هي السبب الجوهري في العدد المتزايد من المستوطنات غير الرسمية في بنوم بنه، فقد أدت عدة عوامل إلى نزوح عدد كبير من الأشخاص إلى بنوم بنه والإقامة فيها بصورة دائمة، من بينها: الاستثمارات الخاصة، وزيادة قيمة أراضي المناطق الحضرية، وتطوير الهياكل الأساسية، والكوارث الطبيعية. وما زال الفقراء في الحضر بصفة خاصة معرضين للإجلاء القسري. وتنص المادة ٢٩من قانون الأرض على أنه لن يكون لأي محاولة لشغل الأراضي الشاغرة بعد بدء نفاذ القانون في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ أي أثر قانوني. وينتظر عدد كبير من الأشخاص من الدولة أن توزع الأراضي من خلال الامتيازات الممنوحة للأغراض الاجتماعية. ومن منظور أوسع للسياسة العامة، لا يوضع في الاعتبار، عند صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالإسكان، الحق في المسكن، وهو الحق المذكور في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٣ - وواصل الممثل الخاص دراسة المسائل العديدة المتصلة بالانتقال للإقامة في أماكن أخرى، بما في ذلك المسائل المتصلة بمواقع هذه الأماكن. وما زال يتعين على السلطات أن تستخدم بشكل كامل المجموعة العملية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالانتقال للإقامة في أماكن

أخرى، وهي المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمات غير الحكومية في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ بمشاركة بلدية بنوم بنه. وناقش الممثل الخاص هذه المسألة مع حاكم بنوم بنه الذي تم تعيينه في الآونة الأخيرة، أثناء اجتماعه به في تموز/يوليه. ووجه نظر الحاكم إلى المحنة التي ما زال يعاني منها حوالي ٨٠٠ أسرة في أنلونغ كروغنان ظلت بدون أرض على الرغم من الوعود التي قدمها سلفه.

٦٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، طلب صندوق التنمية الحضرية للمناطق الفقيرة إلى السلطات أن تضع سياسات إسكان للمجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية. وطلب حاكم بنوم بنه في رسالة لاحقة موجهة إلى رئيس الوزراء أن تهب الحكومة الأراضي إلى الأسر التي تعيش في أربع مستوطنات في بنوم بنه. وفي تطور يستحق الترحيب، أجابت الحكومة بصورة إيجابية على الطلب في تموز/يوليه. وساعد ذلك على تحسين ظروف إيواء هذه الأسر.

**٢ - الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**

٦٥ - ينتظر من المؤتمر الوزاري المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في كانكون بالمكسيك أن يوافق على انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية، وبذلك تكون كمبوديا أول بلد من أقل البلدان نموا ينضم إلى المنظمة. وقد أبدت بعض المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قلقها لأنه لم يعط تفسيرا كافيا و لم تجر مناقشة عامة كافية للشروط التي وافقت عليها الحكومة، وللطريقة التي يمكن أن يساهم بها بصورة إيجابية انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية في الحد من الفقر وفي إعمال حقوق الإنسان للشعب الكمبودي وتمتعه بهذه الحقوق.

٦٦ - ويثير انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية قلقا كبيرا في مجال حقوق الإنسان. وعلق بعض المراقبين على أن فتح باب الرعاية الصحية في البلد لمقدمي الرعاية الصحية الأجانب ولشركات الأدوية يمكن أن يضر بالجهود المبذولة لإيجاد نظام سليم للرعاية الصحية يستفيد منه الجميع. كما أن تطبيق حماية الملكية الفكرية يمكن أن يؤثر على سعر الأدوية ومدى توفرها. ويمكن أن يكون لتحرير التجارة في مجال الزراعة أثر ضار على أساليب الحياة الريفية، والعمالة في الريف، والأمن الغذائي.

٦٧ - ويخيم على الأجواء قلق من أن تؤثر سلبا على غالبية السكان عملية انضمام كمبوديا والمفاوضات الجارية التي تجبرها على القبول بشروط لا تتلاءم ووضعها الداخلي. ومع أن تحرير التجارة قد يوفر آفاقا مستقبلية على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية، فإنه يجب أخذ تكاليف التكيف التي غالبا ما تتحملها أكثر الفئات ضعفا، في الاعتبار. وسوف

يحدد الشكل الذي يتخذه تحرير التجارة والسرعة والتسلسل اللذين يتم بموجبهما مدى مساهمته في القضاء على الفقر.

٦٨ - وسوف توفر العضوية في منظمة التجارة العالمية إطار عمل قانوني للبعد التجاري الذي يتخذه تحرير التجارة، على أن تعالج الأبعاد الاجتماعية في إطار عمل قانوني تحدده قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها. وتحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهدافا شاملة لتحرير التجارة تتخطى الأهداف التجارية إذ تضع مقاييس للحدود الدنيا من الإنجاز.

## زاي - محاكمات الخمير الحمر

٦٩ - عقب مفاوضات استغرقت سنوات عديدة، وقعت الأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع الحكومة الكمبودية في بنوم بنه الاتفاقية المتعلقة بمحاكمة الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية بموجب القانون الكمبودي. ولا يزال يتعين على الجمعية الوطنية أن تقر الاتفاقية، حسب ما يتطلب الدستور، وينبغي القيام بخطوات عملية عديدة قبل تشكيل الدوائر الاستثنائية التي ستجري في إطارها المحاكمات.

٧٠ - وسوف تمثل هذه أولى محاولات كمبوديا الجدية لمعالجة الجرائم التي ارتكبت خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية وللتعامل مع تراث ماضيها الحديث العهد. ومن المؤمل أن تعزز المحاكمات إحساسا أفضل بالعدالة والمصالحة في المجتمع بشكل عام. وينبغي أن يؤدي القطاع التعليمي دورا كبيرا طيلة الفترة التي تسبق المحاكمات وخلالها. وفي كمبوديا، يحتل كل من المنظمات غير الحكومية والأفراد مثل مخرج الأفلام الكمبودي المحبوب ريثي بانه المكانة الملائمة لوضع هذه البرامج والاضطلاع بتنفيذها. وينبغي تزويد هذه الجهات بالدعم اللازم تحقيقا لهذه الغاية. ومن المؤمل أن تساهم المحاكمات، إضافة إلى جهود التعليم العام، في تحديد وقائع تاريخ كمبوديا الحديث والاعتراف بها وفي المساعدة في مداواة الجراح التي عاناها شعبها.

٧١ - وقد دعت الجمعية العامة إلى رصد مستقل للمحاكمات والذي سيعتبر أساسيا لكفالة توافقها كليا مع المعايير الدولية للعدالة. ومتى تمت المحاكمات بالشكل الملائم والمستقل، وجرت مساءلة من تقع عليهم المسؤولية الكبرى عن الجرائم التي ارتكبوها، فقد تسهل أكثر مواجهة الإفلات المستمر من العقاب وإصلاح المؤسسات كأجهزة الشرطة والهيئة القضائية والمحاكم.

٧٢ - وصادقت كمبوديا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وهو تطور رحب به الممثل الخاص في تقرير سابق. وبينما أوشكت كمبوديا أن تحاكم أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، أصيب الممثل

الخاص بالانزعاج عندما قرأ في حزيران/يونيه تقارير مفادها أن رئيس الوزراء هون سين قد وافق على الدخول في اتفاقية متبادلة وثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية تمنع تسليم المواطنين الأمريكيين في كمبوديا والمواطنين الكمبوديين في الولايات المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

## حاء - اللاجئون وملتمسو اللجوء

٧٣ - في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ''اختفى'' من أحد فنادق بنوم بنه الراهب الفييتنامي المنشق الراهب المبجل تيش تري لوك، الذي كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد منحته مركز اللاجئ في كمبوديا. وفي حين مر أكثر من عام و لم ترد أي معلومات حول مكانه، أشارت تقارير حديثة واردة من مصادر صحفية ومن منظمات غير حكومية إلى احتجازه في مدينة هو شي منه بانتظار محاكمته بتهم غير محددة. واقترن ذلك بتقارير عديدة وردت العام الماضي وأفادت عن إرغام ملتمسي اللجوء من قبائل المونتانيار على العودة إلى فييت نام، ويثير مصير تيش تري لوك التساؤل حول اعتزام كمبوديا الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

٧٤ - وكما أوردت التقارير السابقة، قليلون هم أفراد الأقليات الإثنية (المعروفة إجمالا بقبائل المونتانيار) في المرتفعات الجبلية الوسطى في فييت نام الذين استطاعوا التماس اللجوء إلى كمبوديا منذ إقفال وتدمير مخيم تديره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند حدود مقاطعة موندولكيري في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومنذ بداية عام ٢٠٠٣، لم يتمكن من بلوغ مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنوم بنه سالمين سوى ٢٤ من ملتمسي اللجوء من قبائل المونتانيار لكي يجري البت في مطلبهم. ولا يمكن تقدير عدد ملتمسي اللجوء الذين لم ينجحوا في بلوغ وجهتهم. وما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواجه حظرا على حرية الوصول إلى المناطق الحدودية التي تحتاجها لدراسة مطالب ملتمسي اللجوء. وتشير تقارير موثوق بها إلى أن السلطات المحلية ضايقت من ساعدوا ملتمسي اللجوء من قبائل المونتانيار.

٧٥ - وكما أشار الممثل الخاص مرارا إلى أنه على كمبوديا الامتثال للالتزامات الدولية عملا باتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين، لا سيما المبدأ الأساسي المتعلق بعدم الإعادة القسرية. كذلك تخالف كمبودبا، بفرضها على اللاجئين وملتمسي اللجوء الترحيل القسري إلى بلدان قد يتعرضون فيها للتعذيب وسوء المعاملة، التزاماتها بموجب المادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

٧٦ - يرحب الممثل الخاص بالتحسينات التي أدخلت على انتخابات الجمعية الوطنية وهو يأمل في اعتمادها في الانتخابات المقبلة وفي إظهار التزام بتخطي بعض المشاكل التي ما زالت تعترض الطريق. وسوف يصدر، في هذا السياق، تقريرا ثانيا حول انتخابات الجمعية الوطنية فور انتهاء العملية الانتخابية.

٧٧ - ويشعر الممثل الخاص، كما ذكر في مناسبات سابقة عديدة، بالتزام عميق برفاهية كمبوديا وشعبها. ويأمل بأن يتم تشكيل الحكومة الجديدة في أجواء سلمية. وكما ورد في هذا التقرير وفي تقارير سابقة، سوف تحتاج الحكومة الجديدة إلى معالجة مشاكل عديدة في إطار الجهود المبذولة لبناء مؤسسات ديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان والتمتع بها في كمبوديا. وإن الممثل الخاص لمقتنع بإمكانية تجاوز هذه المشاكل، وهو يطرح انطلاقا من هذه القناعة التوصيات التالية. أما التوصيات الأخرى فترد في متن هذا التقرير.

### باء - التوصيات

#### ١ - قطاع العدالة والمساءلة

٧٨ - على الحكومة أن تقوم بخطوات ترمي إلى إصلاح قطاع العدالة لتأسيس سلك قضائي مستقل وحمل القضاة والمدعين العامين على توخي الانضباط والمبادئ الأخلاقية في ممارستهم مهنتهم القانونية بغية محاربة الفساد محاربة فعالة.

٧٩ - وعلى الحكومة أن تجعل في مقدمة أولوياتها إتاحة العدالة للفقراء وأن تصمم وتنشئ برنامجا للمساعدة القانونية يكون ملائما لكمبوديا.

٨٠ - وينبغي إتاحة الوصول إلى المعلومات المتوافرة لدى السلطات العامة، وسن وتطبيق التشريعات التي تمنح المواطنين الحق في الوصول إلى هذه المعلومات، والإسهام بذلك في الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة منفتحة وإجراء مناقشات عامة واعية والحد من الفساد.

#### ٢ - إقامة العدل الجنائي

٨١ - يتعين على أجهزة الشرطة والمحاكم أن تضمن توخي الحياد في إنفاذ القانون الجنائي، وأن تضمن بشكل خاص الحياد في إجراء جميع التحقيقات والمحاكمات بما فيها تلك القضايا المرتبطة بحالات وفاة مشتبه بها تدخل فيها الحوافز السياسية.

٨٢ - ويتعين على الحكومة والمسؤولين عن إنفاذ القوانين أن يضمنوا مراقبة التظاهرات بطريقة تنم عن المسؤولية والاحتراف ومن دون الإفراط في استخدام العنف.

٨٣ - ويجب أن تقتصر القيود المفروضة على حرية الاجتماع على تلك اللازمة حصرا داخل مجتمع ديمقراطي، وأن تكون نسبية ويجري وضعها بتدقيق بحيث تتلاءم والأهداف الشرعية.

٣ - قضايا الأراضي والغابات

٨٤ - ينبغي أن تواصل الحكومة استعراض عقود الامتياز المتعلقة بالأراضي وتطبيقها بما يضمن امتثالها للقانون الكمبودي والمراسيم الفرعية ذات الصلة، وعليها أن تلغي العقود التي ارتكب في إطارها أصحاب الامتياز انتهاكات خطيرة للقانون أو لعقودهم وأن تضمن امتثال جميع العقود المتبقية للقانون.

٨٥ - ويتعين على الحكومة أن تحظر منح امتيازات الأراضي في مناطق واقعة ضمن الغابات البكر وأن تلغي الامتيازات الحالية في هذه المناطق.

٨٦ - ويجب توخي السلاسة في إعداد واعتماد وتنفيذ المرسوم الفرعي المتعلق بامتيازات الأراضي لغايات اقتصادية والمرسوم الفرعي المتعلق بإجراءات التخفيضات والإعفاءات الخاصة المتعلقة بامتيازات الأراضي التي تتجاوز مساحتها ٠٠٠ ١٠ هكتار. ولا ينبغي منح أي امتيازات أخرى بانتظار اعتماد هذين المرسومين الفرعيين.

٨٧ - وعلى الحكومة أن تعتمد المرسوم الفرعي بشأن الحراجة المجتمعية لحماية حقوق ومصالح المجتمعات المعتمدة على الغابات ولتوفير إطار قانوني ملائم لمشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة لموارد الغابات.

٤ - المنظمات غير الحكومية

٨٨ - يجب أن يسمح للمنظمات غير الحكومية والمواطنين في كمبوديا القيام بعملهم طبقا لأحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.